

## النشرة الأسبوعية للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي

٥ مايو ٢٠٢٠

### آخر المستجدات في الإمارات العربية المتحدة

الهيئة الاتحادية للضرائب تنشر توضيحاً عاماً وتوجيهات مُحدّثة لقطاع العقارات

نشرت الهيئة الاتحادية للضرائب في دولة الإمارات العربية المتحدة توضيحاً عاماً حول ضريبة القيمة المضافة بشأن التغييرات في الاستخدام المسموح به لأي مبنى، ونسخة مُحدّثة من دليلها حول تطبيق ضريبة القيمة المضافة على العقارات.

يتضمن التوضيح العام حول ضريبة القيمة المضافة لعام 2018 (VATP018) المعالجة الضريبية لبيع مبنى وتوريد المشتري بعد ذلك، ولهذا التوضيح صلة بأي عمل ينطوي على بيع العقارات وشرائها.

يعالج التوضيح الآثار المترتبة على ضريبة القيمة المضافة في الحالات التي يُباع فيها مبنى لاستخدامه بطريقة معينة (أي لأغراض سكنية أو خلافها)، وبعد تاريخ التوريد، يقوم المشتري بتغيير الاستخدام المسموح به للمبنى.

كما يبين التوضيح المذكور بأن التغيير في الاستخدام المسموح به لن يُغيّر من المعالجة الضريبية للبيع السابق، ولكنه سيغيّر المعالجة الضريبية لأي عملية بيع لاحقة للمبنى من المشتري وفقاً للاستخدام الجديد المسموح به.

يتضمن دليل ضريبة القيمة المضافة للعقارات المُحدّث عدداً من المراجعات المهمة ذات الصلة بمطوري العقارات وشركات البناء وأي أصحاب عمل آخرين يوفرون أماكن إقامة لموظفيهم. تتعلق التحديثات الرئيسية بتوفير سكن للموظفين، وتأجير الأراضي الفضاء، واتفاقات المساحة، والكيانات الإدارية.

### الهيئة الاتحادية للضرائب تنشر دليل ضريبة القيمة المضافة المُحدّث الخاص بالمؤسسات الخيرية

نشرت الهيئة الاتحادية للضرائب نسخة مُحدّثة من [دليل ضريبة القيمة المضافة الخاص بالمؤسسات الخيرية](#)، حيث جرى إعادة صياغة الدليل من أجل تقديم إرشادات أكثر وضوحاً بشأن آثار ضريبة القيمة المضافة على المؤسسات الخيرية في الإمارات العربية المتحدة. كما تمت إضافة تفاصيل أخرى إلى بعض الأقسام، وتشمل تفاصيل إضافية عن الحالات التي لا تنطبق فيها أحكام التوريد المفترضة، ومعايير المؤسسات الخيرية التي تعتبر "مؤسسات خيرية محددة"، بالإضافة إلى شروط إدارة مؤسسة خيرية معينة "الأشخاص المناسبين والملائمين". علاوة على ذلك، يؤكد الدليل على أن المؤسسات الخيرية يجب أن تمتثل لجميع التشريعات والتوجيهات المعمول بها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن البنك المركزي الإماراتي.

### آخر المستجدات في البحرين

الجهاز الوطني للإيرادات ينشر دليلاً حول التسجيل والمبالغ المستردة للأشخاص المؤهلين

نشر الجهاز الوطني للإيرادات [دليلاً](#) حول التسجيل والمبالغ المستردة للأشخاص المؤهلين. يرد تعريف "الأشخاص المؤهلين" في الدليل على أنهم كيانات دولية في البحرين بما في ذلك:

- الحكومات الأجنبية؛
- البعثات والمؤسسات الدبلوماسية؛
- المنظمات الدولية؛ و
- الهيئات القنصلية والعسكرية.

كما يوضح الدليل أن الأشخاص المؤهلين ملزمون بالتسجيل من أجل طلب استرداد ضريبة القيمة المضافة على نفقاتهم المتكبدة في البحرين. ترد تفاصيل عملية التسجيل، التي تديرها وزارة الخارجية بالتعاون مع الجهاز الوطني للإيرادات، في الدليل.

ستبدأ فترة استرداد المبالغ بشأن المعاملات التي تجري بين 1 فبراير 2020 و 30 يونيو 2020 في 1 يوليو 2020 وستنتهي في 31 يوليو 2020.

## آخر المستجدات في المملكة العربية السعودية

### إعفاءات تتعلق بضريبة القيمة المضافة

نود التذكير إلى أنه لم يتبق حالياً سوى أقل من ثمانية 8 أسابيع حتى نهاية فترة الإعفاء الضريبي في المملكة العربية السعودية، حيث أن الموعد النهائي لتصويب الأخطاء السابقة، والتسجيل في ضريبة القيمة المضافة، وما إلى ذلك هو 30 يونيو 2020. وعليه، وفي حال كنتم تحتاجون لمزيد من المعلومات أو المساعدة للإستفادة من هذا الإعفاء، يرجى مخاطبتنا من خلال جهة الاتصال المعتادة لنتمكن من المساعدة.

## إدارة الضريبة غير المباشرة في ظل أزمة كوفيد-19

### تسليط الضوء: قطاع الخدمات المالية

#### [مارك ماكايه](#)

مدير الضرائب غير المباشرة

مسؤول قطاع الخدمات المالية - الضرائب غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي

يُعتبر الدخل "القائم على الهامش" (أي الفائدة وهامش الربح الناتج عن المنتجات المالية) الذي تحققه البنوك والمؤسسات المالية الأخرى معفاً من ضريبة القيمة المضافة، في حين تخضع الرسوم والعمولات المفروضة صراحةً لضريبة القيمة المضافة، مما يزيد من عبء القطاع المصرفي بشأن الإمتثال لضريبة القيمة المضافة، إذ أن التحدي لا يقتصر على تحديد الإلتزام الضريبي الصحيح مقابل تدفقات الدخل، وإنما يمتد ليشمل تحديد المستوى الصحيح لضريبة القيمة المضافة لاسترداد التكاليف المتكبدة. وحيث أن البنوك هي منظمات معقدة ذات أقسام ووظائف متعددة، فإنه يمكن أن تكون الإلتزامات التي تفرضها ضريبة القيمة المضافة هائلة ومعقدة.

وبالنظر إلى الإلتزامات المستمرة بشأن الامتثال لضريبة القيمة المضافة ووجهة نظر الهيئة الإتحادية للضرائب التي تقضي بأنه يجب على البنوك أن توافق على طرق توزيع خاصة لأغراض استرداد ضريبة القيمة المضافة، بالإضافة إلى الأمور الأخيرة المتعلقة بالتدفقات النقدية والسيولة الناتجة عن الوباء الحالي، فإنه من الأفضل حالياً أن تقوم البنوك بمراجعات للإلتزامات الضريبية خلال هذه الفترة من أجل التحقق من صحة التعاملات مع ضريبة القيمة المضافة المطبقة وتحديد أي وفورات ضريبية. وبالمثل، فيما يتعلق بالتكاليف، يجب على البنوك النظر في مراجعة عمليات الاسترداد والتخصيص وضمان عدم

الإفراط في استرداد الضرائب. وبهذا الصدد، فإننا ندرك أن عددًا من البنوك قد خضع بالفعل لتدقيق الهيئة الاتحادية للضرائب في الموقع بشأن ضريبة القيمة المضافة، ومن الجدير بالذكر أن العقوبات التي تفرضها الهيئة الاتحادية للضرائب على المدفوعات القليلة للضريبة غير المصرح عنها مرتفعة للغاية عند مقارنتها بالعقوبات التي تفرضها الدول الأخرى.

أصدرت الهيئة الاتحادية للضرائب العديد من التوضيحات والتوجيهات العامة فيما يتعلق بالخدمات المالية منذ تطبيق ضريبة القيمة المضافة في 1 يناير 2018. ويُعتبر الوقت الحالي مناسباً لإعادة النظر في المراكز المتخذة والعمليات المطبقة لاسترداد ضريبة القيمة المضافة. وعليه، يجب اغتنام أي فرصة لتحقيق أي وفورات ضريبية من خلال عدم فرضها وفقاً لقانون ضريبة القيمة المضافة.

**جهات الإتصال فيما يتعلق بقطاع الخدمات المالية: [مارك ماكيه](#)، و [جوفان سوفيك](#)**

هذا الملخص مخصص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. ولا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي ناقشها. لذا، نرجو عدم التصرف بناءً على محتوياته دون تلقي مشورة رسمية.